قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام للرى
للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للرى للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٨٢٨٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين ومائتان وستة وثمانون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ــ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٨٢٢١٠٠٠ جنيه (فقط وقدرة ثمانية ملايين ومائتان وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة على البابين الآتيين :

(ا) الباب الأول ــ الأجور بمبلغ ٥١٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى ــ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٧٧١١٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٧١٩٢٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ــ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الثالث ــ الاستخدامات الاستثمارية ٤٧٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ــ التحويلات الرأسمالية ١٨٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٨٢٢١٠٠٠ جنيه (**فقط** وقدره ثمانية ملايين ومائتان وواحد وعشرون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وستون ألف جنيه) بالباب الثالث ـ إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لايجوز استخدام الوفورات فى اعتمادى رسم الدمغة النسبى وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الانشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٩ ويصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيه سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للرى للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠

(القيمة بالجنيه)

الاستخدامات	مشروع ٨٩/٩٠	ربط ٨٨/٨٩	الإيرادات	مشروع ٨٩/٩٠	ربط ٨٨/٨٩
(أ) الاستخدامات الجارية			(أ) الإيرادات الجارية		
باب ١ ـ الأجور	٥١٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠			
باب ٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات جارية	٧٧١١٠٠٠	٧٣٢٩٠٠٠	باب ٢ ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٨٢٢١٠٠٠	٧٧٨٩٠٠٠
جملة (أ) الاستخدامات الجارية	٨٢٢١٠٠٠	٧٧٨٩٠٠٠	جملة (أ) الإيرادات الجارية	٨٢٢١٠٠٠	٧٧٨٩٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية:			(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
باب٣ـ استخدامات استثمارية ...	٤٧٠٠٠	٤٠٠٠٠	باب٣ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٦٥٠٠٠	٤٦٠٠٠
باب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية	١٨٠٠٠	٦٠٠٠	باب ٤ ـ القروض والتسهيلات الائتمانية		
جملة(ب)الاستخدامات الرأسمالية	٦٥٠٠٠	٤٦٠٠٠	جملة الايرادات الرأسمالية	٦٥٠٠٠	٤٦٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٨٢٨٦٠٠٠	٧٨٣٥٠٠٠	إجمالى الايرادات	٨٢٨٦٠٠٠	٧٨٣٥٠٠٠